

وزارة المالية

قرار رقم ١٦٠٣ لسنة ٢٠٠١

بتعديل بعض أحكام قرار وزير المالية رقم ٧٤٩ لسنة ١٩٩٦
بشأن نظام الإفراج المؤقت عن سيارات الركوب واليخوت
وتحديد مقابل الخدمة

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ :

وعلى قرار وزير المالية رقم ٧٤٩ لسنة ١٩٩٦ بشأن نظام الإفراج المؤقت
عن سيارات الركوب واليخوت وتحديد مقابل الخدمة :وعلى قرار وزير المالية رقم ١٣٩١ لسنة ١٩٩٧ بشأن تخفيض مقابل الخدمة
لليخوت التي تقضى في البلاد مدة تقل عن شهر :

وعلى كتاب أمين عام مجلس الوزراء المؤرخ ١٤/١١/٢٠٠١ :

وبناء على ما عرضته مصلحة الجمارك بكتابها رقم ٥٩٧٠/ز في ٢/١٢/٢٠٠١ :

قرر:

(المادة الأولى)

يكون مقابل الخدمة الخاص باليخوت التي يتم الإفراج عنها تحت نظام الإفراج المؤقت
المنصوص عليه بقراري وزير المالية رقمي ٧٤٩ لسنة ١٩٩٦ ، ١٣٩١ لسنة ١٩٩٧ ،
على النحو التالي :

مائتان وخمسون جنيهاً عن الأربعة أشهر الأولى .

خمسائة جنيه عن الأربعة أشهر الثانية .

ألف جنيه عن الأربعة أشهر الأخيرة من السنة إذا كانت متصلة ، ويعامل كسر المدة
كمدة كاملة .

ويستثنى من ذلك اليخوت الواردة صحة الأفواج السياحية واليخوت المشاركة
في البطولات الرياضية والرياليات واليخوت التي تقضى في البلاد شهر فأقل إذ يخفض
مقابل الخدمة إلى مائة جنيه .

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ، ويلغى ما يخالف ذلك .

صدر في ٩/١٢/٢٠٠١

وزير المالية

دكتور / مدحت حسنين